مخاطر العولمة

كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا*

عرض: سامية جبر شوشان**

عاش الأثرياء بشكل مختلف عن الفقراء على مر الأزمان ، والجديد فى الأمر إن العولمة تضع الاقتصاد والحرية الفردية على المحك ، فالعولمة تعزز القدرة التقنية التى تمكنها من زيادة الإنتاجية والتطوير والتقدم ، كما أدت إلى تسريع انتشار الفقر والمرض ، وانهيار الثقافات التقليدية ، فعجز فقراء العالم على الاستجابة للهبوط السريع والمستمر الذى يلاحقهم ، كما أصبحت اللامساواة الاجتماعية – الاقتصادية على الصعيد العالمى ضمن الاهتمامات فى البحوث التى تجرى حول العوامل الكامنة وراء ظهور المعجزات الاقتصادية.

يقع كتاب مخاطر العولمة " فى ثلاثة عشر فصل.الأول بعنوان : ثورة الأثرياء ، حيث استعرض ان ثورة العولمة تزيد المحافظة على النمو الاقتصادى ، كما تسرع وتيرة الاقتصاد العالمى ، وتضخم الفجوة ما بين الأثرياء والفقراء. والعولمة تشجع المتمكنين من استخدام الأدوات الاقتصادية والسياسية من اجل استغلال فرص السوق ، والذين يستطيعون تعزيز الإنتاجية التقنية وجنى المكاسب المادية القصيرة الأجل إلى أقصى حد . وكانت النتيجة زيادة فى التفاوت ما بين المحظوظين والفقراء.

كما تناول ما تم خلال القرن الحادى والعشرين والمتعلق بالفجوة مابين الأثرياء والفقراء، حيث إنها منهجية بشكل شمولى، وجعلت العولمة الانعزال عن النظام الاقتصادى العالمى شيئا مستحيـــلا،

*مخاطر العولمة – كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا– الدار العربية للعلوم – ٢٠٠٥ـ ٣٠٠ص

** د. سامية جبر شوشان – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – معهد التخطيط القومى.

و بأنه سوف يأتى وقت يحتاج فيه الأغنياء الى الفقراء بمثل حاجة الفقراء إلى الأغنياء تقريبا، لذا هل من المحتم ان تكون فرصك فى الحياة محددة سلفا بحسب مكان ولادتك؟ فأولئك الذين ولدوا أغنياء هم فى موقع يمكنهم الحصول على فرص تعليمية واجتماعية واقتصادية أكثر ، الأمر الذى يمكنهم من الاستفادة من امتيازاتهم حتى الذروة . وفى هذه الأثناء يحرم الأغنياء جموع الفقراء من أى حظ للحصول على فرص مساوية لفرصهم ، وأن ثورة الأغنياء مثلها مثل الثورات كلها تجلب معها مشاعر وكبرياء معينة من الصوابية الذاتية ، وتجعل من الصعب قدما ايجاد عالم قوى، توجد فيه فرص متساوية للوظائف والموارد ، فكلما اصبحت الازمة العالمية ملموسة اكثر ، كلما تعمق الاحساس بأن الامال بفرص مشرفة فى الحياة ، يجب أن تتوزع بعدالة كى تشمل الاقل حظا فى هذه الحياة .

الفصل الثانى بعنوان: **"الزمن مقابل الفرص "** حيث إن العولمة تسارع الزمن ، وتستحث الاثرياء على تركيز الفرص فيما بينهم ، من أجل أقصر استفادة من مصالحهم القصيرة المدى ، وتميل الامم الثرية الى تجاهل حقيقة أن حكوماتها كانت تحمى فى الماضى صناعاتها الناشئة ، حتى اصبحت من الأقوى، بحيث تستطيع المنافسة بمفردها فى العالم. وسرعت التقنية وتيرة الحياة الاجتماعية والاقتصادية بما جلبته من اختراعات مثل: البريد الالكترونى ، التلاعب بالجينات ، كما أن تحديث المجتمعات يصيح بالتقاليد والعادات القديمة.

وعن ثورة الأغنياء التى تمكنت من تحفيز نسب أعلى من النمو الاقتصادى ، تنظيمات حكومية ودعم القطاع الخاص، وذلك للحصول على معطيات الدخل القومى، فى سنة كاملة على عدد السكان ، وكأن السكان يحصلون على حصص متساوية ، وكانت نتيجة هذا النمو الاقتصادى بالنسبة للاثرياء محفزة لهم ، وعالية بلا حدود وأدت الى طبقة مرفهة ، لذا أصبح الاقتصاد العالمى معقدا الى درجة أنه حتى الاغنياء يصرفون وقتا أكبر مما ينبغى فى محاولة فهم مايجرى . إنهم جائعون للوقت ، بينما نجد أن الفقراء جائعون لكل شىء ما عدا الوقت، يحصل المرء على أكثر مما يسعى إليه وباته الأغنياء الى تكون ثرواتهم وحمايتها إما الفقراء فعليهم التركيز على بقائهم.

يعتبر توفير المال والوقت شرطين أساسيين ليصبح المرء غنيا ، يعنى توفير الوقت عن طريق حصر التركيز على العمل الذي بين أيديهم ، جاء فى كتاب بن فرانكلين بعنوان : "نصيحة لتاجر شاب" أن الوقت هو المال، إن تكوين الثروة والحفاظ عليها بدلا من إنفاقها هو الشغل الشاغل للاقتصاد العالمى فى القرن الواحد والعشرين.

كما أن الوقت يجرى بترك أفقر الفقراء خارج نطاق لعبة العولمة بشكل متزايد، وذلك لأنهم من دون الموارد الكافية لا يستطيعون جذب الاستثمارات أو الوظائف أو الاعتراف بهم . وبدون التعليم والتدريب وفرص العمل سيجدون أنفسهم متروكين وسط اقتصادات معتمدة على غيرها ، والفقراء مثل النباتات يذبلون من دون الشمس والماء، فالفقراء يبعثون على قيد الحياة عن طريق المساعدات من الأغنياء.

كما استعرض الفصل الثانى " وعود التنمية الكاذبة" ومدرسة آدم سميث الفكرية ومساوئها الرئيسية التى تبدأ أولا : بالشمولية غير المحدودة والتى لا تعترف بمبدأ القومية فهى لا تأخذ بالحسبان تحقيق مصالح هذه القومية ، ثانيا : المادية التامة التى تهتم بصورة أساسية بالقيمة التبادلية للأشياء ، دون اعتبار المصالح الذهنية والسياسية والمصالح الآنية والمستقبلية والقوة الإنتاجية للدولة ، ثالثا: عدم مراعاة الخصوصية والفردية وهى بتجاهلها طبيعة العمل الاجتماعى ومميزاته ، والعمل القومى ، تعتبر أن الصناعة التابعة للقطاع الخاص هى التى ستتمكن من تطوير ذاتها ضمن دولة تسمح بالتبادل الحر مع المجتمعات.

إن التغير فى الزخم التاريجى من اقتصاد يقوده الوقود الاحفورى الى نظام عالمى يقوده التحول التكنولوجى، مازال يحتاج الى ان يتوافق مع ادراك واسع لكيفية تحقيق الأمم الغنية لنموها. ويؤكد العديد من الاقتصاديين أن الإنتاج هو " محرك النمو" ، وتفتقد البلدان الفقيرة النمو الاقتصادى وتجميع الثروة وهما العاملان اللذان أسهما كثيرا بجعل الأمم الغنية غنية فعلا.

الفصل الثالث من كتاب مخاطر العولمة بعنوان :"الأثرياء" من هم ، وكيف يعملون ولماذا يـ
الأمور بتعريف الأثرياء بأنهم يمتلكون المزيد من كل شيء ماعدا الوقت، وعرف الثرى بأنه الش

الذى يمتلك اكثر من حاجته من الأصول الثابتة والمدخول ، بما يسمح له بتغطية احتياجات عائلته. ويفسر ذلك الكاتب أن الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة يمثل ضعفى الناتج القومى واليابان كما أن الناتج القومى فى اليابان يمثل ضعفى حجم الناتج القومى لالمانيا، كما ان الولايات المتحدة هى الاولى فى "مؤشر الإبداع الاقتصادى" الذى يقاس بالابداع التكنولوجى ونقل التكنولوجيا ، وسهولة إنشاء شركات جديدة.

كما استعرض "أهمية الموقع" ، والحجم والمبادرة بالنسبة للأثرياء، يسعى الأغنياء الى تكوين اصغر العائلات ، وجدير بالذكر التعليم يعنى التوفير والاستثمار، لذا يفهم التعليم فيما يسمى باقتصاد المعرفة على أنه مفتاح الاكتفاء الذاتى والثروة ، وأن مايتعلمه الأثرياء من ثقافتهم هو وضع أنفسهم فى موقع المستفيد من التغير الحتمى ، فينظر الفقراء الى الحياة والتغيير على أنهما "القدر".

فى الحقيقة الأثرياء هم المقتصدون ، عادة ما يكون الأغنياء متقصدين لدرجة وقوعهم بالخطأ ، وهم يرفضون إنفاق المال أو هدر الوقت ، فالطريق نحو الغنى هو التوفير ، التوفير ، التوفير ، كما يميل الأثرياء الى عدم ارتداء الثياب التى تليق بأصحاب الملايين، وكان انجح مستثمر فى أمريكا لديه مبدأ مفضل ، " لاتخسر المال " أما مبدأه الثانى، " لا تنسى المبدأ الأول " ، بيد أن الأثرياء يساعدون على تكوين فقر أكثر ، عن طريق الإنفاق ، كما لايميل إلى وضع أموالهم عند الخاسرين ، أو فى ميادين مشكوك فيها ، ولا يستثمرون فى المناطق الفقيرة ، وبشكل نموذجى يحقق الأثرياء ثرواتهم عن طريق تخفيض تكاليفهم وزيادة العائد على استثماراتهم إلى اقصى حد.

وعن وقت العطلة المتسارع والحرمان من الوقت ، فكلما كان البلد أكثر ثراء، كلما أصبح وقت العطلة محموما، فظاهرة الانشغال بالأعمال ، نجد أن موازنة العائلة للتأمينات الصحية وضمان التقاعد يتراجع ، والمرء يقوم بجمع اشياء تتعدى القدرة على ازدياد الثروة، وبذلك يتقلص وقت العطلة ،ويتسارع الأفراد فى الاندفاع على العمل بشكل مرهق فى شبابهم، ويتعرضون للخطر فى سعيهم الى توفير مايكفى من المال من اجل شراء بيت أو دفع اقساط التعليم والتأمين الصحى والتقاعد.

كما يحتمل ان يكون مبدأ الحصول على "الكثير بسرعة فائقة" هو مطلب الساعين وراء الثراء ، وهو نتيجة طبيعية للعيش فى مجتمع ثرى عالق فى اقتصاد عالمى متسارع متخم بالفرص وطبيعة الفرص الاقتصادية والتعليمية التى يتم توزيعها بعدالة أكثر فلربما تبطىء الحياة من تسارعها،وعندها سيتوفر وقت أكبر للصداقات والاختلاط بالمجتمع ولاشك ا فى أن الفجوات المتقلصة مابين الطبقات الاجتماعية سوف تلطف دافع الامتعاض والصراع بين الناس.

وعن الفصل الرابع من كتاب مخاطر العولمة بعنوان " **أهرامات المعرفة**"، اذا ولدت ثريا فى بلد غنى ، فأنت فى وضع قريب من قمة الهرم، يذكر أن الوراثة الاجتماعية تخدم بتثبيت الهرمية العلمية التى بدورها تدخل فى الهرمية السياسية للأمم الغنية، والأهرام تلد الأهرام، والعمالقة تلد العمالقة ، وتطير الطيور مع أجناسها. فمما لاشك فيه أن هرم الفرص المحترمة للتقدم الاجتماعى تتجمع بكثافة فى الهرمية التعليمية فيصب الهرم الاجتماعى فى الهرم التعلميى فى الفرص المهنية.

موجة التغيير :الأثرياء أثناء الوظيفة ، منذ خمسة وعشرين عاما ، كان من المستحيل الإثراء إثناء القيام بمهام الوظيفة ، حتى سنوات التسعينات تقول إن الإثراء نتيجة القيام بوظيفة هو يماثل البحث عن الذهب فى منجم ملح، فالإثراء أثناء الوظيفة يتلخص فيما يلى:

- سياسة عدم تدخل الدولة والاندفاع الشديد تجاه الخصخصة والاستفاده من ميزة العولمة.
- الأهمية المتزايدة لحرية الرساميل الخاصة بالنسبة لرأسمال العام وخاصة الدول النامية

ومن الملاحظ ان الاستثمارات الأجنبية الخاصة المتجهة الى البلدان الفقيرة قد ارتفعت بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى الى نسبة ٢,٨٪ فى أواخر التسعينات ، وخلال نفس الفترة نجد أن المساعدات المقدمة الى هذه البلدان قد انخفضت بنسبه ٢٠٪ مما جعلت " انشئت الاستثمارات الأجنبية سوقا، كذلك تم تنظيم الابتكار ليصبح شيئا روتينيا يقوم على تكتلات لشركات إنتاج كبيرة ، تهيمن فيه شركات قليلة على صناعة معينة ، واجتذبت شركات ضخمة أفضل الأشخاص المتعلمين وأصبحت محرك النمو الاقتصادى وبانية الأهرامات وفى هذه العملية استبعدت دور الدولة ، وأصبحت المنظمات العالمية مقرا وسطا بين الدولة والقطاع الخاص ، وأصبحت الشركات متعددة القوميات هى الأقوى ، واصبح امتلاك الاسهم يعنى المساهمة فى هذا النظام الحيوى العالمى المرموق.

و الفصل الخامس تحت عنوان : "**الثروات المشتركة والوقاية من الخسارة**" بدأ بأن الأهرامات الاقتصادية أهرام مشتركة ، وفيها يميل الأغنياء إلى الاتحاد من اجل حماية أنفسهم ، وليس هذا الأمر بالجزء الصغير من عواقب ثورة الأثرياء التى قادتها على الأخص سياسات الخصخصة وتحرير الأسواق التى انتهجتها ريغان وتاتشر فى الثمانينات ، وأول من استفاد من سياسة التخلص من القيود هى شركات متعددة القوميات وسرعان ما تزايد استبدال المساعدات الأجنبية للدول الفقيرة بحركة رساميل الاستثمارات المباشرة للشركات، وباستثمارات الأوراق المالية العائدة إلى الصناديق الاستثمارية الكبيرة ، مثل صناديق التقاعد ، وتحول الدعم الاقتصادى والاجتماعى والنفسى بعيدا عن الدول النامية الأفقر ، وأصبحت هذه البلدان هدفا للشركات متعددة القوميات ، التى استأثرت لنفسها بأقوى المراكز فى هذا الاقتصاد المعولم ، والواقع يدلى بأن نحو ٣٠٠ من الشركات متعددة الجنسية تتأثر بنحو ٢٥٪ من الاصول الثابته الموجودة فى العالم .

ومن ناحية أخرى الرأسمال العالمى والاسواق التجارية، تمنح الشركات متعددة القوميات بحرية أكبر للعمل ، سواء سلبيا أو ايجابيا ، تسعى الى زيادة عائداتها وتقليل تكاليفها فى اقتصاد معولم وسريع الحركة ، كما يستطيع الاثرياء استخدام معرفتهم بالتشريعات القانونية شركات المتحدة من اجل ايجاد ثغرات ضريبية ، أو العبء الضريبى.

كما تسعى النخبة الغنية سواء كانت افرادا أم شركات الى "وقاية" رهاناتهم ، فى الوقت الذى تزداد فيه المخاطر فى حقبة من الشكوك والتبعثر تصبح الوقاية المالية أشد إغراء.

كما أن الفقراء لايملكون شيئا يستندون إليه ، و اشد تعرض للمخاطر والوقاية هى استراتيجية رغبة الحصول على الاشياء بأكثر من طريقة ، ومثال لذلك هو انجح مستثمر امريكى "وارن بوفيه" الذى شكك فى صناديق الوقاية فهى " الإيقونة المقدسة" فصندوق الوقاية ما هو الا اسما فقط، فمبدأ روكفلر كان " لاتخسر أموالك ابدا" فهى إستراتيجية الرجل الغنى ، إن كان هناك من إستراتيجية ، فلكى تظل مخلص لهذا المبدأ عليك القيام بالآتى:

- التوظيف بالاستثمارات

- شراء عدد محدد من فئات اسهم الشركات ذات القيمة المحسوبه
- الدخول الى مجالس ادارة الشركات التى تصدر تلك الاسهم .

الشء المثير حول صناديق الوقاية هو أنه بإمكانها اتخاذ موانع استثمار متعاكسه فى الوقت نفسه من اجل موازنة الخسارة أو يفترض بالصناديق ان تستفيد من نماذجها وتقنياتها المتفوقة ، سواء اتجهت السوق العام صعودا أم هبوطا.

كما يعرض هذا الفصل ما حدث فى الفيلبين عام ٢٠٠٣ بما خسره مليونا ضحية فيها بما يزيد على مليارى دولار فى اكبر عملية احتيال هرمية (اقتصادية) وإصابت هذه العملية طبقات عدة من الناس الفقراء ، زوجات العاملين فى الخارج ، رجال البوليس ، المسئولين العسكريين والسياسيين.

وعن انهيار صندوق LTCM وعمليتى الخطتين الهرميتين الالبانية والفيلبنية ومالخصه ويليام . ج. كريراند فى كتابه " أساسيات استثمار صنادق الوقاية المالية " عام ١٩٩٨ حيث قال فيه " كانت سفن القراصنة فى الماضى تشبه بعض الشىء صناديق الوقاية المالية ، واذا ما استطعت جمع حفنه من المستثمرين الأثرياء ومجهز سفينة وتتقاسم الغنائم مع طاقم السفينة .

واختتم الفصل بأن الاقتصاديين الاقوياء منهم يكونون لأنفسهم استثمارات معقدة جدا عن عمد كى يكونوا الوحيدين الذين يمتلكون معرفة كافية لما يجرى ، وذلك من اجل امتلاك احساس موقت بالتحكم بشئونهم المالية، وجموع المستثمرين الذين يجرهم إغراء رأسمالية القائل "كن ثريا بسرعة" فيهيئون أنفسهم لتكبد خسائر مؤكدة تقريبا ، والشىء المؤكد والوحيد فهو أن المال الذى يستثمرونه فى خطط المضاربة هذه لايقدر له التسرب الى الفقراء أبدا.

والفصل السادس تحت عنوان : "**مصيدة السرعة العالية**" : التنوع بهدف تفادى الخسائر ومتاعب آخر العمر، وانشغل الاغنياء بالتخطيط للحصول على فرص حياتهم ، يصبح من المحتم أن يجد الفقراء صعوبة أكثر فى الحصول على الدعم.

يقول مارك تواين انه يتوجب عليك وضع اموالك كلها فى سلة واحدة ، وتضعها نصب عينيك، فهو مضارب غير ناجح فكان خاسرا فى أكثر استثماراته المندفعه ، والناس الأكثر ثراء تعلموا الا يضعوا البيض كله فى سلة واحدة. انهم ينوعون استثماراتهم ، هذه هى الاستراتيجية التى

تهدف الى تجنب الخسائر، فهى الوقاية المالية ، ويفضل الأثرياء البقاء أثرياء ، فهم يتطلعون إلى تجنب هبوط عائدات استثماراتهم ، وتبدو الخيارات وكأنها خوض باتجاه انخفاض العائدات أكثر من كونها مصدر عائدات مربحة ، نظرا إلى تركيبه الاستثمارات المالية فى الدول الفقيرة.

ويبن بعض الأسئلة منها على سبيل المثال :

- كيف استطاعت الشركات متعددة القوميات تسريعه الحياة الاقتصادية؟
- لماذا يصبح الأثرياء فى البلدان الغنية أكثر انشغالا بأمور تقاعدهم وصحتهم وفرص حياتهم؟

العواقب : يقدر للمساعدات الحكومية الى الخارج والتى تستفيد منها الدول الأفقر ، أن تصبح أصعب مثالا فى المستقبل.

هنا استشعر المستثمرون الأثرياء والمؤسسون الذين يمثلون للأثرياء تهديداً على عوائد استثماراتهم مثل حدوث انهيار اقتصادى فى بلد نام ، من خلال التخفيف من الخسائر عن طريق سحب أموالهم فجأة، هذا ماحدث فى تايلاند عام ١٩٩٧ ، حيث قبل نظام المصارف والشركات ، التايلاندية إيداعات أموال آنية من مستثمرين يسعون وراء عوائد مالية عالية فى الأسواق الناشئة ، بأكثر مما يستطيع استيعابه ، فتسبب بانهيار الاقتصاد التايلاندي،

كما سرعت العولمة القدرة على الاستثمار وسحب الأموال إلى درجة وجد معها الخبراء الاقتصاديون والمستشارون صعوبة بمتابعة تقلبات الأسواق ، والاستثمارات التى قدمها الأثرياء فى تطوير أنظمة الاتصالات وتطوير التقنية والأنظمة المالية ،أسهمت كثيرا بمثل هذا التسارع ، ويلاحظ ان اضخم الاستثمارات فى البحوث والتطوير تقوم به حفنه من الشركات الاحتكارية.

بيد أن رهانات الحصول على الثروة الكبيرة قد ارتفعت. ومصيدة السرعة العالمية جعلت من عملية اتخاذ القرارات أكثر تعقيدا ، وتواجه كثير من الصعوبات فى تركيز نفسك وأولادك جيدا فى العالم، وشبكات الصبية الكبار يدعى بشبكات الأولاد الجدد ، والأثرياء الشبان هم على الطريق السريع، يضغطون على الأثرياء القدماء، من اجل تسريع طريقتهم فى العمل أن كانوا يريدون الاستمرار بالمنافسة.

كما يمتلك الأثرياء الموارد اللازمة للمواجهة عندما يتسارع الاقتصاد. وإنهم يسعون لإيجاد وسائل وقاية مالية لهم عند التغيرات و"الصدمات المستقبلية " كما يسعون لتأجيل الخسائر المادية والموت، الحتميان عن طريق وسائل انشغال معقدة ، ويجد الأثرياء أنفسهم محتارين بين العديد من المصالح والأهداف فى الوقت نفسه .

وأصبحت متلازمة نقص العناية ظاهرة ثقافية منتشرة ، وهى استعارة لعدم القدرة على التركيز لوقت طويل ، أو الاستمرار فى عمل شيء ما. لم يعد وقت لاسترخاء محموما فقط، لكن المحموم نفسه قد أصبح حالة عادية للوجود ، أو مجرد عادة ، إن غذاء الغنى يعنى أنه ليس هناك من وقت لتناول الغذاء ، وزادت السرعة وزاد الإحساس بحاله الفوضى والشك ، ويبدو ان العولمة قد أخذت هذا التأثير نفسه فى الناس جميعهم من مشارب الحياة كلها.

واذا ما أخذ فى الاعتبار علمنه المجتمعات المتقدمة ، فأحد المشاكل تكمن فى عدم وجود حد للرغبةفى التحرك إلى اعلى من الناحية الاجتماعية ، أو الاقتصادية ، وفى حقبة عالمية مضطربة ، أى فى الزمن الذى يمكن فيه حدوث أى شيء،ما الذى يعنيه ان تكون "غنيا بما يكفى " من اجل تغطية الحوادث غير المتوقعة كلها. ومن المعروف ان البشر المهددين بتغيرات كثيرة عادة مايذهبون إلى حد ابعد مما يحتاجونه كوقاية لهم ضد المفاجآت ، أن كلمة "أكثر" هى كلمة جيد وخاضعة للقياس، أما التجمع فهو شيء ملموس بما يكفى يفهم على أنه (تعويذه المعيار النهائى) أما بعض الافكار الفلسفية الأخرى التى فيها إفادة للبشر على المدى الطويل ، فأنها تتمتع بإغراء مباشر اقل بكثير بالنسبة للفرد المندهش بالتغيير وتعد العولمة بتحرير القيود من اجل تسهيل الحصول على الثروة ، أى خصخصة كل شيء ممكن ، وهنا يستطيع الأفراد توسيع مصالحهم من دون وضع حدود لحريتهم، وهذا هو النمو الاقتصادى فى اقصى تناقضاته.

ماذا لو لم تستلم الدول النامية مايكفى من التجارة أو الرأسمال مايكفيها ، لابقاء الاجيال الشابه فى وظائفها ؟ إن نسبة مئوية كبيرة من هؤلاء الشبان هى فعلا خارج الوظائف . فالأمم الغنية منشغلة جدا بتعقيدات تحويل التعاقد والعناية الصحية الخاصة بها الى درجة انها تبدو وكأنها تحجب الدعم اللازم لتعليم وتدريب وتوظيف أولئك الذين سيصبحون الطبقات المتوسطة فى الدول

النامية. ولكن اذا حرمت أغلبية السكان فى الدول النامية من الفرص لتصبح مكتفيه ذاتيا ، أو لتنضم الى الاقتصاد العالمى فسوف تكون النتيجة ملموسة فى أى مكان من العالم.

ستكون النتيجة عدم استقرار إن لم تكن كارثة بالنسبة للجنس البشرى سوف يحاول الشبان العاطلون الهجرة إلى الدول المتقدمة ، أو أن تبرز الحركات الاجتماعية المتطرفة والثورات من اجل البقاء واظهرت الدراسات وجود تطورات عسكرية وسياسية إضافية ، والمجتمعات الصناعية تتمتع بمرونة التحرك باتجاه الهبوط أكثر مما لديها باتجاه الصور.

ويظهر هذا جليا فى قضية ألمانيا النازية فى العشرينات من القرن الماضى ، إننا نعيش فى اقتصاد "الاهتمام"، وهناك كثير من القضايا يستطيع المواطنون الاهتمام بها فى الوقت نفسه، أما مجموعات المصالح النافذة فى البلدان المتقدمة، سوف تضغط على حكوماتها من أجل دفعها إلى التركيز على الأولويات المحلية، أولا: وهى الأمن ، النمو الاقتصادى ، والوظائف ، وتحديث الشبكة الكهربائية والتقاعد والتعليم، ومثال على ذلك نظام الضمان الاجتماعى فى الولايات المتحدة من المتوقع انه بحلول عام ٢٠١٨ ، ستكون عائدات الضرائب اقل من التكاليف ، مما يعنى انه يتوجب على النظام الانغماس فى صناديق ائتمانية من اجل الإيفاء بالتقديمات التى يعد بها، وبحلول ٢٠٤٢ يتوقع ان ينصب صندوق الائتمان اذا لم ترتفع الضرائب، اذا لم تنخفض التقديمات المدفوعة ويكون من الضرورى إضافة نحو ٣,٥ تريليون دولار من اجل ابقاء النظام فاعلا حتى عام ٢٠٧٧.

والفصل السابع من كتاب مخاطر العولمة بعنوان : "من هم الفقراء" ، عادة يكون الفقراء معرضين وضعفاء بمدخول قليل وأصول قليلة يعتمدون عليها حتى فى الأنظمة الديموقراطية، والفقر هو حالة من الوجود يصعب الخروج منها باعتماد المرء على وسائله الذاتية.

وان تكون فقيرا يعنى أن تواجه بالحرمان من الفرص ، وليس هناك فرص كافية للحصول على الغذاء والشرب والعمل والوصول إلى العناية الطبية والحصول على النظافة الأساسية والشعور بالأمان.

ليس الفقر نبوءة متحققة وسلبيه فقط ، ولكن يفرض الفقر قيودا على الإدراك، ويفرض رؤية منكمشة لما يمكن ان يكون عليه المرء، مع الأخذ فى الاعتبار الحالة المادية التى يجد الانسان بأنها

محيطه به ، ويجد المرء نفسه معتادا على العيش ضمن الحدود الدنيا. ويأخذ الأمور كما هى ، والفقراء يمتلكون وقتاً أكثر من الاغنياء فى كل يوم ، إلا أنهم يمتلكون اياما اقل ليعيشوها.

إن عدم المساواة بالمداخيل التى نتجت عن ثورة الأغنياء فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، لم ينتج عن انخفاض المداخيل فى البلدان الفقيرة ، والأصح ان نقول أن هذا الاستقطاب قد سببه ارتفاع شديد فى مداخيل الأثرياء فى الدول الغنية الأمر الذى تسبب بفجوة كبيرة بالمداخيل بين الأغنياء والفقراء.

وبالرغم من بعض التقاطع مابين النمو الاقتصادى للبلدان المتقدمة وحفنه من البلدان النامية، نلاحظ أن الفجوات مابين اغني القطاعات وأفقرها فى العديد من البلدان اصبحت أوسع كثيرا.

لكن على الإنسان ان ينظر عميقا، إن حصة المداخيل (أو الاستهلاك) مابين الطبقات الاجتماعية –الاقتصادية داخل الدول نفسها هى مهمة أيضا، هل تواجه الطبقة الوسطى فى العالم حظر الاختفاء ؟ سواء ما قابلت عدم المساواة فى المداخيل (الاستهلاك بحسب الإحصاءات الكبرى للبلد)، أو بحسب الناس الذين يعيشون فى أنحاء العالم ، نجد أن الطبقة الوسطى تبدو وكأنها فى طور الاختفاء، والواقع يحمل عواقب وخيمة بالنسبة للاستقرار السياسى الذى يتطلب وجود طبقة وسطى كبيرة. كما أن توزيع المداخيل عالميا يشبه ساعة رميلة مع قاعدة شديدة الاتساع، ومنطقة وسطى رفيعه جدا، وفوهه أوسع ، أما فيما يتعلق بالاستقرار السياسى العالمى فى المستقبل يتعلق الكثير من الأهمية بما اذا كانت منطقة وسط الساعة الرملية هذه ستزداد ضيقا أو أننا نستطيع ان نبدأ بتوسيعها من الأسفل.

مع أن صعوبة تفعيل المنظمات الدولية والشركات متعددة القوميات هى فى العادة عجز من ناحية الديموقراطية، والمشكلة عكس ذلك داخل البلدان النامية ، يتمتع الأثرياء باستخدام اكبر بكثير الموارد البلاد ، مثل العناية الصحية والتعليم لأنهم قادرون على استخدام ثرواتهم ونفوذهم بهدف الضغط باتجاه مصالحهم فى النظام السياسى الديموقراطى، أما الفقراء فلا يملكون وسائل تمكنهم من ممارسة مثل هذا الضغط ، والأغنياء متعلمون أكثر من غيرهم، وهم أكثر قدرة على الإفصاح عن

مصالحهم ، أنهم يعرفون كيفية الاستفادة من وسائل الإعلام من أجل الضغط باتجاه تنفيذ برنامجهم وتحويل البنية التحتية كى تعمل لصالحهم.

ويدلنا الواقع الى أن الانتشار المفرط والمباشر للديموقراطية له عواقب وخيمة ، عن طريق كبت التنمية البشرية والنمو الاقتصادى اذا ما انتشرت الديموقراطية بشكل واسع قبل تركيز البنية التحتية الأساسية لها . والأنظمة المستبعدة للديموقراطية النيابية فى الدول النامية هى المرشحة اكثر لتنبثق منها الحرية الفردية ، كما أن التخطيط الحكيم والبعيد المدى من قبل القادة السياسيين استثمار اكثر مما هو قاعدة ، إن أكبر مشكلة هى الفساد ، كما إن مثال الديموقراطية المتحررة الذى يتمتع بالاستقرار حيث يشعر الأفراد أن أصواتهم مهمة فى نظام تمثيلى عادل ، قد زال بفضل هيمنة حكم الأثرياء والشركات الكبيرة من المؤكد ان توماس جيفر سون لن يكون سعيدا بهذا الواقع.

ولعل الأقليات الثرية فى بعض البلدان النامية تتصور أنها تستطيع المحافظة على تحكمها بصورة اكثر سهولة عن طريق دعم الفقراء فى معتقداتهم الدينية بدلا من الطلب منهم تحصيل مستوى معين من الثقافة "العلمانية" . وهكذا تصبح النظرية القائلة إنه يتوجب على المثقفين فقط المشاركة فى النشاطات السياسية البرلمانية، وذلك من اجل ضمان سياسة حكيمة فى البلاد ، نبوءة متحققة بالنسبة للذين يمتلكون الموارد الاقتصادية والعلمية ، أما التصويت بالنسبة للفقراء، هو تصويت لأجل التصويت ، أما الأغنياء فهم يصوتون لمصالحهم الخاصة أولا، وهم يدفعون بذلك أشخاصا أكثر لهاوية الفقر بحسب التركيبات التى يعيش فيها الفقراء ، وهم يعملون فى هذه العملية ، كما استطاعت احدى الدول النامية السير خطوات عظيمة فى بعض المجالات ، بينما فشلت فى مجالات أخرى ، الأمر الذى أوقع المراقبين فى حيرة.

وعن الفصل الثامن بعنوان : "رحلة عبر الهند" ، حتى ولو غرقت خرافى التسعة، وبيتى ، وكل جمالى وحتى لو بقيت من دون أولاد ، برغم كل ذلك أقول يالا من نعمة لأن المطر مازل يتساقط، تفاقم العولمة هذا الصراع بين الماضى والحاضر ، ويندهش المرء بالتناقض الصارخ مابين يعطى أفخم الفنادق فى العالم ، وشركات البرمجيات الشديدة التنافسية من جهة، وبين الجوع الواسع الانتشار

والاستجداء والاعتماد الشديد على وظائف القطاع الزراعى من الجهة الأخرى ، وعن تقليص الفقر عرض عن الهند فى جزيرة مومباى مقاله بعنوان :" مؤشر المهانة" لصور التنمية الهندية، وكذا بأنه لايترجم بالضرورة إلى تنمية بشرية أفضل ، وأن تقارير الأمم المتحدة تظهر ان شعب الهند يبدو وكأنه يركض اكثر ليبقى فى المكان نفسه فقط. والهند تظل فى الحضيض عند تصنيف البلدان بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية ، ولاشك ان مصيدة السرعة العالمية تهدد ثقافات الهند التقليدية فى الوقت الذى تجبر فيه قطاعاتها المحدثة على تشغيل دواليبها بسرعة أكبر.

إن أكبر عدد من الجائعين فى العالم يعيشون فى الهند، ونصف اطفال الهند يعانون سوء التغذية ومع انه تم انشاء مخزونات غذائية أكثر من مرة ، إلا أنها لم تجد طريقها إلى الناس الذين هم بحاجة إليها، ويبقى هؤلاء الناس يتضررون جوعا، بينما يفسد القمح فى اهراءاته، والحكومة تعطى أعذارا من عدم توافر المواصلات اللازمة لإيصال الحنطة الى الجائعين.

كما تعتمد هوية الهند القومية على المحافظة على تقاليدها وطقوسها الدينية الموروثة من الماضى، التى تساعد على انتشار الفقر ، ولا تشكل هذه التقاليد الجماعية الوحدة الثقافية للبلاد فقط، لكنها تمثل عامل جذب مميز للسياحة مابين المعتقدات العقلانية المتطرفة ، والتفكير العلمانى المتمتع بالسرعة العالمية والذى يبدو وأن العولمة تتطلب نحوا اقتصاديا ، يقع تراث ضخم من الموارد الروحية والعميقة والجمالية التى تشكل أساس وحدة الهند الحضارية ، وفى إطار الجهود التى تبذل لتعالج شبح الفقر ، تصبح النظرة الهندوسية الى الزمن مهمة جدا ، فالزمن بالنسبة للهندوس يختلف كثيرا عن الزمن سريع الحركة الذى تتطلبه العولمة ، والذى يزداد توجيهه حيثما تذهب الاستثمارات والنمو الاقتصادى ، وبالنسبة للعديد من الهنود ، يعتبر الوقت الذى يصرف على ممارسة التقاليد الدينية على أنه أكثر أهمية من خطوات النمو الاقتصادى السريع والحديث.

ويذكر راعى هندى خلال حوار معه كم سنك؟ لا أعرف .. أننى أعد خرافى وعنزاتى كل يوم ، لأننى أخاف أن يسرقها شخص ما ، لكن لما يتوجب على أن أعد اعوامى ؟ وهذه لن يقدم أحد على سرقتها منى ؟ بالنسبة لراع فقير ليس هناك مايدعو أى شخص الى حساب سنوات عمره فى الوقت الذى لايملك فيها سوى القليل من الخراف والماعز، وهذا مايهم عنده.

أما عن التقنية العالية فى بنغالور وخيوط الزمن :تعيش الهند قرونا لمدة فى زمن واحد. ويشاهد المسافر فى انحاء الهند"خيوط الزمن" اينما توجه . وابتداء من مشهد محطم الجماجم التقليدى فى الحلقات الهندوسية الى مصمم البرمجيات المتفوق ، يستطيع المرء إدراك أطوار شديدة التباين للماضى الحىّ أثناء التنقل من إقليم إلى إقليم ، وحتى من شارع الى شارع فى المدينة نفسها ، لذا يتملك المرء شعورا بانه موجود فى آلة زمن خارجة عن التحكم ، تعكس هذه الاختلافات الحادة العالم ككل، تتجلى هذه الفروقات فى بنغالور أكثر من غيرها من المدن الهندية على وجه التحديد.

وبعد ان كانت بنغالور مركزا اداريا تحت الحكم البريطانى، تحولت هذه المدينة الى مدينة حديثة تضم نحو ٥,٥مليون نسمة ، وذلك بفعل قطاع تطوير برمجيات تقنية المعلومات رخيصة التكلفة، وقد تكاد هذه المدينة أوروبية فى قطاع التجارى بما تضمه من متاجر ، ومطاعم الأطعمة السريعة ، ووجود بنية تحتيه مألوفه فى الدول النامية لم تتطور بعد، ويطالب بنية تحتيه أفضل وهكذا. والهند أفضل كثيرا بوجود محرك النمو الاقتصادى المتمثل فى بنغالور فيمثل قطاع البرمجيات نحو ٦٥٪ .

كما يوجد فيها بعض المعتقدات اللاعقلانية المتطرفة ، والتفكير العلمانى المتمتع بالسرعة العالية، والذى يبدو أن العولمة تتطلبه اقتصاديا ، يقع تراث ضخم من الموارد الدولية والعميقة والخيالية التى تشكل أساس وحدة الهيئة الحضارية ، وفى اطار الجهود التى تبذل لابعاد شبح الفقر، تصبح النظرة الهندوسية الى الزمن مهمة جدا ، فالزمن بالنسبة للهندوس يختلف كثيرا عن الزمن السريع الحركة الذى تتطلبه العولمة ، والتى يزداد توجيهه حيثما تذهب الاستثمارات والنمو الاقتصادي ، وبالنسبة للعديد من الهنود ، يعتبر الوقت الذى يصرف على ممارسة التقاليد الدينية على انه أكثر أهمية من خطوات النمو الاقتصادى السريع والحديث.

والهند أفضل كثيرا بوجود محرك النمو الاقتصادى المتمثل فى بنغالور فيمثل قطاع البرمجيات نحو ٦٥٪ من مدخول تقنية المعلومات فى الهند ومايقرب من ٣٢٪ من انتاج الهند للبرمجيات يتمركز فى بنغالور أحيانا يحصل المرء على الأشياء التى لم يعرها اهتماما ، فأنشأت الحكومة الهندية معاهد

التى لها التكنولوجيا دور حاسم فى تطوير قطاع تغذية المعلومات ، قدمت هذه المعاهد برامج هندسية مدعومة ماليا بالكامل من قبل الحكومة الهندية بدءا من الخمسينيات ، بلغت من القدرة التنافسية درجة أصبح من السهل الانضمام إليها، كذلك كان الاستثمار فى الرأسمال البشرى فى الهند الذى أقدمت عليه الحكومة ضروريا من اجل إيجاد نخبة مثقفة تطبيقية تساعد على تحديث البلاد.

تجسد الهند من الناحية الاقتصادية تناقضا صارخا ، فمن ناحية تحتاج البلاد الى فتح اقتصادها القومى أمام الاقتصاد العالمى من اجل تنشيط التجارة والاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادى بها ، ومن ناحية أخرى يحتمل ان تؤدى الخطوات التى تتجه نحو تحرير المؤسسات الاقتصادية بثروات البلاد كى تتمركز وتغادر البلاد نهائيا ، وتعتبر الهند من النواحى الثقافية والاقتصادية والسياسية بوتقة لما يعتبره اقتصاديو التنمية " مصائد الفقر" .

اما الفصل التاسع بعنوان : "مصائد الفقر" ، فشلت الحكومات المقرضة الثرية التى تمتلك وتدير المؤسسات الدولية الاقتصادية الرئيسية ، مثل صندوق النقد الدولى ، البنك الدول ، نادى باريس ، فى ادراك المخاطر الكثيرة لمصائد الفقر المنتشرة فى بلدان الدخل المحدود، فنصب الاقتصاد العالمى عددا من المصائد التى لا تستطيع الشعوب الفقيرة تجنبها من دون مساعدة.

برهنت العولمة التى حدثت فى أواخر القرن العشرين على ان الاعتماد على الأسواق الحرة هو مفتاح الوصول الى الثروة، الا اننا نلاحظ ان أمر الأشخاص ومعظم رجال الأعمال المغامرين وذوى المخيلة ، سيجدون الدوافع بدورهم الى مغادرة الهند الى أماكن توجد بها فرص اكبر وأسواق أوسع ، مثل وادى سيلكيون ، وأقدمت الحكومة على الغاء كل القواعد والقيود القانونية على الفور ، فبدون العولمة لما كان للهند ان تحقق نجاحها الباهر فى تجارة البرمجيات العالمية، ولا استطاعت تحسين نموها الاقتصادي إلى هذا الحد ، رغم ان العولمة عجزت عن حل مشكلة "هجرة الأدمغة " من دون تشريعات حكومية من نوع ما ، ولتقاون الآن الاقتصاد العالمى مع وجود عدد من مصائد الفئران ، كيف تجهز هذه المصائد ؟ ومن يجهزها ، واين توضع ؟ ولمصلحة من ؟ وكيف يمكن للمرء ان يعلق؟

تساعد النخبة فى العالم والنافذون ومجموعات المصالح الاساسية ، ومجموعات الضغط التابعة لها ، على أقامة هذه المصائد وبدفع هؤلاء الفاعلون بشكل رئيسى باتجاه توسيع مدة مصالحهم

الخاصة ، بالإضافة الى مصالح المجموعات التى تدعمهم عن طريق زيادة مكاسبهم الاقتصادية ، إما عن طريق جعل النظام العالمى مستقرا أو مضطربا كلما أمكنهم ذلك من أجل جعل هذه المكانس ممكنه التحقيق. وهكذا يأخذ النمو الاقتصادى معنى محددا جدا ، تسعى نخبة مجموعات المصالح هذه الى توسيع مدى نموها الاقتصادى ، وان كان بإمكانها توسيع النمو الاقتصادى والثروة فى بلدانها ، وكذا يتعين عليهم ان يتأكدوا من وجود طبقة عاملة عالية التحفيز فى البلاد وفى الخارج ،التى باستطاعتها تأمين الموارد والسلع والخدمات التى تتطلبها النخبة بسعر تكلفة معقول ، وهكذا يتوجب ان توضع المصائد فى البلدان النامية ،حيث توجد العديد من الثروات الطبيعية المطلوبة ، مثلما هو الحال فى اى مكان توجد فيه يد عاملة ماهرة ورخيصة سواء داخل البلاد أم خارجها.

المصيدة المؤسساتية : نادرا مايستهدف تكوين المؤسسات الموجودة فى معظم البلدان احتياجات افقر سكانها ، وعادة ما تعمل البيروقراطية باتجاه معاكس لإيجاد الحلول التى من شأنها جعل هؤلاء الفقراء مكتفين ماديا ، ولما كان تايلاند على سبيل المثال لاتملك البنية التحتية المؤسساتية المصرفية وكان هذا سبب فى انهيارها ، كما إن وجود مؤسسات منظمة جيدا ومستقره هو أمر أساسى فى التطوير الاقتصادى، الذى يمكن من تقديم فرص واسعة لجميع المواطنين ، وكما يقال ان الناس يدخلون مضمان السياسة لكى يصبحوا أغنياء.

وعن قضية ايطاليا فكان يشرح النموذج ان الايطاليون قد تعبوا من تغيير حكوماتهم نتيجة التلاعب ، والصفقات السرية ، واضطرارهم الى التعايش مع الفساد بعد الحرب العالمية الثانية ، الى حد انهم دعوا سيليوبرلسكونى كى يكون رئيسا للوزراء للمرة الثانية فى التسعينات ، ظن الناخبون انه أكبر اثرياء ايطاليا ، وهو قطب اعلامى بارز يستطيع الامساك بزمام الحكم مدة أطول من أى رئيس وزراء سابق ، وقد انضمت ايطاليا الى نظام اليورو النقدى واحتاج الى قيادة حكومية قوية من أجل تحمل أعباء المسؤولية المطلوبة . إلا ان الفساد المؤسسى فى رأس الحكومة أصبح يهدد الشرعية طويلة المدى لايطاليا.

وتبدو القضية الايطالية متمدينه بالمقارنة مع الحكم المجرم لعيدى أمين فى أوغندا ، الذى أمر بقتل الألوف من أفراد القبائل غير المنتمين لقبيلته ، وطرد العمال الأسيويين فى الثمانينات مصيدة

التجارة ، لعل اكثر المآزق التى تنتمى اليها الدول النامية هو وقوعها فى مصيدة التجارة واقتصاد أوغندا الذى يعمل على إليه خاصة ، تعتمد هذه البلدان على المنتجات الزراعية أو المعدنية كأساس لبقائها ، فتبقى أسعار هذه السلع محددة وثابتة كما انها تنخفض احيانا ، بالمقارنة مع أسعار السلع المصنعه، والخدمات فى البلدان المتقدمة وهكذا تتسع الفجوة التجارية نتيجة التفاوتات الموجودة ، لان البلدان المتقدمة تنتج سلعا وخدمات تستجلب أموالا أكثر بكثير مما تستطيع إنتاجه البلدان النامية .

وعن التعليم ، الفجوة مابين الجنسين ، التقسيم الرقمى ، عند تحول اتجاه الاقتصاد العالمى، كانت القدرة على تحويل المهارة وتوجيهها الى الظروف الجديدة التى فرضتها التجارة العالمية ، فى الوقت الذى أصبح فيه العالم تحت سيطرة "اقتصاد المعرفة " ، بسبب التقنية ، فعلى البشر ان يعيدوا تجهيز أنفسهم.

كما تأتى الفرص سريعة وقصيرة ، وعلينا الامساك بها من اجل تحضير أنفسنا لوظائف جديدة ، فكيفية التعليم بسرعة تعتبرمهارة ، و أن نتعلم كيف نفشل بسرعة ،بالتعرف على اخطاءنا بسرعة كى يبقى لنا مايكفى من الوقت والموارد من اجل التكيف وتقليل الآثار التى تتركها أخطاؤنا والتى يتحتم علينا الوقوع فيها ، إلى الحد الأدنى .

وقد يكون سد الفجوة فى التعليم أكثر أهمية تقريبا الفروقات بالمداخيل داخل الدول الفقيرة، والتطابق الموجود بين المصيدة التعليمية والثغرة الموجودة بين الجنسين فى البلدان النامية، فوجد ان ثلثى الاميين فى العالم من النساء والنساء اللواتى يعملن معظمهن فى أسفل سلم العمل ، واخطار الفقر بين النساء متشابكة وتسبب ظروفا كارثية ، وانخفاض مستويات التعليم تعنى معدلات اعلى للخصوبة عند النساء ، كما يعنى ارتفاع عدد الاطفال معدلات أعلى للإمراض ومداخيل أسرة اقل ، وجوع أكثر وانخفاض فى عدد المساكن ، ومعدلات أعلى لوفيات الأطفال ، واذا رغبنا فى ازالة الفقر فعلا ، يجب ان نركز على تعليم البنات اللواتى سينجبن أطفالا اقل ، ولديهم احتمالات اكبر لتأسيس أعمال تجارية، الأمر الذى ينعش الاقتصاد القومى .

إن خطوة التكيف مع الاقتصاد المنافس فقط ، تتمثل بان المعرفة "العولمة" تستطيع قيادة الافراد لان يصبحوا مجرد أدوات متخصصة ، وماكينات للسلوك المؤسسى ، ويصبح الناس مجرد قطع اضافية

للبيروقراطيات ، بدلا من أن يتعلموا استخدام التقنية بهدف التخلص من اعتمادهم على الروتين الذى يضعه الآخرون كى يصبحوا أكثر إبداعا ويحققوا اكبر قدر من الاكتفاء الذاتى ، ويلاحظ فى مصر ان الانجازات التعليمية المتزايدة قد أدت بصورة متناقضة الى تقليل إمكانية ان يكون المرء رب عمل لنفسه او للآخرين.

ويلاحظ اقتصاد المعرفة الاعتماد على الخدمات ، والقدرة على الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومن ثم الجامعات قد أصبحت حاسمة فيما يتعلق بالفوز بوظيفة محترمه ، والتعلم يستجلب الثقة بالنفس ويعطى الأدوات الكافية ليحقق المرء اكتفاء ذاتيا فى بيئة يجرى التمييز عليها بحسب خلفية التعليم.

وعن مصيدة الديون ، فإن العجز فى مستويات التعليم عند الفقراء يرتبط مباشرة مع الديون التى تكون بلادهم قد القتها على عاتقهم . وتجد الدول الفقيرة نفسها فى وضع يجبرها على انفاق الكثير من اجل سداد ديونها القديمة ، والى تخفيض إنفاقها على الخدمات العامة ، مثل التعليم ، بهدف التأهل للحصول على تمويل جديد من البلدان او الهيئات الدولية الأخرى ، وباختصار تقوم الديون القديمة بوظيفة إبعاد الأموال الجديدة القادمة الى البلد ، وتضع الدول الفقيرة فى حالة عجز نقدى دائم.

كما تقف الثقافات التقليدية فى أغلب الأحيان فى طريق التحدث والتكيف مع التسارع العالمى،وإذا لم تتغير هذه الثقافات التقليدية ، ولم تتغير معها سياسات الحكومات باتجاه النموذج الرأسمالى الانجلو ساكسونى من اجل إلغاء القيود ، وعن الخصخصة والحرية الاقتصادية ، والاستقرار المالى ، فسوف تضطر عندها الاستثمارات الخاصة الى ترك البلاد ، ويضطر البنك الدولى إلى إيقاف دعمه.

وتعتبر المآزق الثقافية شيئا موروثا عن الماضى ، تصعب على الحكومات التكيف بالشكل المناسب، بحسب التغيرات الحاسمة التى تحدث فى البيئة العالمية ، وتحدد مثل هذه التقاليد الثقافية الدرجة التى تسمح للحكومة بالاعتراف بالملكية الخاصة وحمايتها.

إن الشكوك بسائر أوضاع الملكية الخاصة فى ظل غياب نظام قانونى شفاف، وفى ظل وجود قيود على الأسواق المحلية ، تؤدى كلها إلى وظيفة المصائد بالنسبة للفقراء الذين لديهم حظ قليل

بامتلاك "رأس مال حر" ، أو الحصول على قروض ، وكذلك سوف يأتى المستثمرون الأجانب ، فى تملك أراضى او عقارات لايكونون بالفعل مالكيها أو أنهم غير متأكدين ما اذا كان بإمكانهم بيعها عندما يريدون ، كما ان القواعد الضريبية لرأسمالية السوق الحرة هى التى تشكل قواعد الاستثمارات العالمية والنمو الاقتصادى ، واذا لم تستطع الانضمام إلى هذه اللعبة فسوف تبقى فقيرا.

واذا تمكنت من الانضمام الى هذه اللعبة فسوف تنقل رأسمالك من استثمارات قليلة القيمة الى استثمارات ذات قيمة عالية ، وتصبح احسن حالا وتترك الفقراء ورائك متخلفين عنك.

والفصل العاشر بعنوان : "اصول قواعد العولمة " أصبحت العولمة الاقتصادية سببا مرعبا لعدم المساواة بين الدول وفى داخلها ، بالإضافة الى ان القلق من المنافسة العالمية يحد من أهلية الدول والهيئات الفاعلة الأخرى لمواجهة هذه المشكلة.

وعن حماية الميزة التفاضلية ، نجح البريطانيون فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر فى الهيمنة على المجال الاقتصادى، وكانوا قد تمكنوا من التوصل الى أعلى انتاجية زراعية فى العالم مع نهاية القرن الثامن عشر ، كما إن الميزة التفاضلية كانت مندمجة مع الحماية لخدمة المصالح الصناعية الكبرى من اجل إيجاد ما دعاه الفرنسيون فيما بعد " الرواد القوميين" للنمو الاقتصادى .

ومما لاشك فيه إن القيود الحكومية قادرة على توسيع المصالح الفردية ، ومصالح الشركات إلى حدها الأقصى ، ويجب أن تدعى الدولة " مؤقتا" كى تتولى حماية الشركات الوليدة حتى تصبح ناضجة يكفى لتنطلق فى ميدان المنافسة العالمية ، هذا اذا كنا نريد تطوير اقتصاد قومى يتمتع بنسبة نمو عالية ، وتصبح هذه القاعدة مهمة على وجه الخصوص إذا ما استمرت الوظائف فى قطاع الانتاج الصناعى بالاختفاء بالطريقة نفسها التى انتهت فيها الوظائف.

احتكارات النفط ودولاراته ، عندما تصبح قيمة الأوراق المالية هشة ، وتتقلص قيمتها خلال فترة التضخم ، والتوسيع العقارى لمصالح المرء الاقتصادية إلى حد ما ، و يمكن ان يؤدى الى بنية سوق، تستطيع بموجبها شركات قليلة الهيمنة على صناعة معينة .

الديموقراطية فى الاستثمارات المصرفية ، لاشك ان للعولمة قواعد أصبحت أكثر خداما ، كان التضخم متفشيا فى السبعينات ، وأسعار النفط ترتفع ، والدولار غير ثابت ، وثورة الاثرياء ، اى

تحرير الأسواق كلها من اجل إتاحة الفرصة للنمو الاقتصادى ، بفتح فرص تحسين مستوى المواطنين فى الدول المتقدمة ، عن طريق فتح الفرصة إمامهم بالمشاركة فى لعبة رأسمالية الكازينو من دون تدخل الحكومة ، وتداول مبالغ ضخمة بين الأيدى ، والمراهنة على استثمارات جديدة ، وشركات تجارية واسهم ، ومن شأن هذه "العرض" أن يزيد عن "الطلب" والنتيجة ستكون انطلاق النمو الاقتصادى.

وبالفعل قد انطلق النمو الاقتصادى باستكمال ثورة الخدمات المالية فى الولايات المتحدة بالمبتكرات التقنية العالية، والاتصالات اللاسلكية، وإعادة تنظيم المؤسسات، والرأسمال المغامر التجارى والتدريب الادارى ، وهذه التطورات نتجت عنها نموا اقتصاديا مذهلا وأوجدت اثر البريق للحيوية الاقتصادية الأمريكية.

فدور العولمة الاساسى يعتمد على السيطرة على وسائل الإعلام كوسيلة للتسويق العالمى للثقافة والمنتجات ، وكذلك على سرعة الرسالة التى تبعثها هذه الوسائل وبساطتها ، قواعد التجارة عن طريق سلطة الفيتو أو حق النقض، وقدمت منظمة التجارة الدولية ترشيحها للانضمام لصندوق النقد الدولى، وظهرت نظرية اللجان الميزة التفاضلية بشكل أساسى مع الميل تجاه التعديلات الضرورية التى تضمن الاستقرار المحلى، ونجحت منظمة التجارة العالمية بتحويل معاهدة تجارية إلى كيان حكومى بخدمة مصالح البلدان المشتركة فيها .

حررت القواعد التجارية العالمية التى وضعتها الدول الغنية الأسواق العالمية أمام الميادين التى تتمتع فيها هذه الدول بمميزات تفاضلية متفوقة ، هذا فى الوقت الذى تحمى فيه هذه الدول الغنية قطاعاتها الاقتصادية الضعيفة أمام المنافسة الدولية مثل الزراعة والمنسوجات امام المنافسة التى تمثلها الدول الفقيرة ذات المداخيل المحدودة.كما ذكر فى كتاب ثروة الأمم ١٧٧٦ لأدم سميث : إن الحكومة المدنية بقدر ما انشئت لضمان الملكية انشئت فى الواقع للدفاع عن الأغنياء ضد الفقراء، او للدفاع عن أملاك الذين يملكون بعض الملكيات ، ضد الذين لايملكون ايا منها على الاطلاق ، وبعد كل شىء تمتلك الدول "سيادتها " المحمية بالقانون الدولى ، إن مايعيشه هذا القول عمليا هو ان القانون والنظام الموجودان فعليا ، بما يتضمن من عقود قائمة ، يجب المحافظة عليهما دونما أى تدخل من خارج

الدولة ، وعلى الدوام الذين يملكون هم "الأثرياء" الذين يستأثرون بتلك العقود وليس الذين لايملكون وهم "الفقراء".

وللاقتصاد الانتقالى اربع قواعد أساسية تبرزه، نعرضها فيما يلى:

١- تحرير الاقتصاد ، أو حماية حق الملكية الخاصة بالقوانين ، وتشجيع المنافسة فى السوق،

٢- استقرار الاقتصاد العام أو الكبير ، أو التحكم بالتضخم ، تحرير العجز بالموازنات وإيجاد عجلة قابلة للتمويل.

٣- الخصخصة أو تحويل ملكية الدولة إلى القطاع الخاص ، أو مايعنى بالنسبة للشركات الكبيرة ، اشتراكية وخصخصة فى الأرباح.

٤- طبق القواعد الواردة اعلاه بأسرع ما يمكن.

إن مصيدة السرعة للعولمة تجتذب الموارد الجوهرية ، ابتداء من الأموال وحتى الأدمغة ، ومن التقنية الى وسائل الاعلام والأسواق باتجاه مراكز الحواجز ومراكز التقنية العالية ، بعيدا عن الفقر والمناطق الريفية فى العالم. ومن الندرة الى الشمولية : الرقمية والكلفة المستثمرة بالهبوط للمعلومات ، يشير الاقتصاد الجديد إلى التخفيض الكبير لكافة المعلومات، والقدرة على بثها سريعا من خلال تطوير التطبيقات الحاسوبية ، والعمليات الرقمية والانترنت.

أما الفصل الحادى عشر بعنوان :" **كيف تتحكم القواعد بالفقراء**"، تنظيم القواعد " التى تمليها العولمة " طريقة عمل الفقراء من اجل أن يبقوا معتمدين على غيرهم بينما يتلقى الأغنياء المساعدات من اجل ان يحافظوا على طريقتهم فى العيش كما يعانى الناس الفقراء فى البلدان الفقيرة يوميا من عواقب قواعد الاقتصاد العالمى التى تصوغها البلدان الغنية ، ونقطة الانطلاق التفاوضية للبلدان الفقيرة هو موقف "خذها كلها أو اتركها كلها "الذى تتخذه الدول المتقدمة ، الامر الذى من شأنه ان يدفع الدول الفقيرة إلى الاعتماد أكثر على الغير. فينتزع الأقوياء اقصي مايستطيعون انتزاعه أما الفقراء فيعطون مايجبرون عليه.

لذا فكيف يزداد الفقر من التجارة ، يبدو أن بعض قواعد السوق الحرة خاطئة ، فيما انه دون حكم قوى، للقانون ومن دون وجود حكومة قادرة على ايجاد التوازن المطلوب بين المحافظة على

البيئة والأسواق الاقتصادية المتنامية ، فان عقيدة الأسواق الحرة لوحدها تعلو الكارثة ، والدول الغنية هى فوق موقع الاستمرار فى حماية مواردها الحيوية وقطاعاتها الخاصة بها عن طريق فرضها التصرفات على المنتجات الزراعية بمعدلات تزيد من٤٠٪ فى الدول الأقل تقدما .

وعن الفصل الثانى عشر بعنوان : **"الأزمات العالمية التى تواجهنا جميعا"**، فمما لا شك فيه ان الهوة المتزايدة فى الاتساع بين الأغنياء والفقراء، أن تزيد من سوء الأزمات المتشابكة، مثل ازدياد عدد السكان، الأوبئة ، البطالة ، الجهل ، التراجع البيئى ، الحروب الأهلية .

وكذا أزمة التعليم : النخب الثرية تواجه الطلب اليائس على الأدوات والمنافذ المفتوحة ، فالمشكلة التى نعيش فيها هو مجتمع المعرفة ، إن ماذا تعرف لايقل فى أهميته عن "من" تعرف لذا فأصبحت الشهادات الجامعية تشبه إجازات القيادة عن البحث عن وظيفة ما ، كما أن ما تعرفه وتتخصص به فى ما يتعدى مؤهلاتك هو مايهم فى الأمر . وعن معايير التعليم العالى وتكاليفه فى اغني دول العالم ، يوجد للأثرياء فاصلا تعليميا يفصلهم عن أفقر الأقاليم ، مما يسهم بزيادة الفقر والبطالة بما لايقارن فى العالمين.

وعن الأزمة البيئية ذكر هذا الفصل الثانى عشر : مشكلة مواجهة التعقيد للقضايا البيئية بما إنها توضع فى خانة الخسائر المحتملة وليس المكاسب المحتملة ، وبما أن زيادة عدد السكان فى الدول النامية تضع ضغوطا على موارد الطاقة المتجددة ، لذا فإن التقهقر البيئى هو المظهر على تفكك الاستقرار العالمى الذى يؤثر على الدول الغنية ، بالقدر الذى يؤثر فيه على الدول الفقيرة ، وذلك لان الدول الفقيرة هى مصدر التلوث والأمراض فهى تنتقل بسرعة الى الدول الغنية بطريقة أو بأخرى .

وعن الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية فتكوين واقع سياسى واجتماعى يرغب الجميع فى الانضمام اليه بدلا من ان يبتعد عنه ، فلا شك ان الولايات المتحدة تعتبر قادرة من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية ولديها مايكفى من القوة المعنوية (الاندفاع ، التأثير) فتستخدمها أكثر من القوة المادية التى تعنى القوة والأسلحة.

وإذا كانت الولايات المتحدة هى المصدر الرئيسى لإمدادات الأسلحة النووية البيولوجية والكيماوية ، بأنها القوة المفرطة المادية فهى قيد الاستخدام ، وإستراتيجية الحرب الأمريكية هى فى استخدام الأسلحة القاتلة بطريقة تخفض كثيرا الخسائر الأمريكية ، كما نرى أن تقنية العولمة قد رفعت من مستوى دقة فاعلية الساحة الى مستوى يبعد الاستفزاز المباشر عن ضحاياها بشكل متزايد ، فكلما زاد استخدام القوة المادية فالصراع يولد الصراع ، وستنتشر الأسلحة النووية وستصل الى البلدان التى لاتمتلكها فى الوقت الحاضر.

وعن الفصل الثالث عشر فى كتاب مخاطر العولمة بعنوان : "**مخطط لاجل تقاسم الفرص**"، لايصبح الإنسان غنيا الا اذا اغني الآخرين ، وذلك بهدف إقامة أساس قابل للاستمرار والنمو والاستقرار العالميين ، على الأغنياء استهداف أفقر المناطق وتزويدها بالتقنية العالية ، والإتاحة لها للحصول على التعليم والأسواق . إن عكسا لاتجاه تركيز الفرص والاستثمار من اجل إفادة الفقراء يمكن تنسيقه عن طريق المنظمات غير الحكومية لتأمين رأس المال المغامر ، واجتناب بعثرة التمويل وتطويق الحكومات الفاسدة والمنظمات الدولية البيروقراطية.

كما عرض الفصل الثالث عشر ايضا، النموذج الانجلو- ساكسونى بما يهيمن به على عملية العولمة فيزيد من عدم المساواة فى الفرص تحت مسمى النمو الاقتصادى والمنافسة ، وتخفيض تكلفة العوامل التى تدخل بالمنتجات مثل الأجور وتحسين نوعيتها من اجل إنتاج سلع وخدمات تنافسية وتسويقها . فيعطى للاغنياء التصرف بطريقة مؤثرة فى تكوين مسافة بعيدة المدى بينهم وبين الفقراء. كما أن العولمة تكثيف "تأثير الحالة " لإعطاء النتائج الايجابية الى الرابحين ، ويترك الخاسرين فى بلدان الظل المجاورة ، وتضخم التقنية لها آثار سياسية ، كل شيء من نصيب الرابحين" التى تتبعها أكثر الشركات والافراد تنافسية. والتسارع الذى انتجته العولمة قد وسع الهوة بين الاغنياء والفقراء الامر الذى يؤدى بدوره الى تحفيز الاضطراب فى الاقتصاد العالمى .

الوفاء بوعد الرأسمالية الديمقراطية ، الفرص المفتوحة هى توسيع التجارة الحرة والتحرك الحر للرساميل ، بالإضافة الى الأسواق الحرة التى لن تزيد من السلام العالمى ، لكنها تفتح المجال للفرص فى كل مكان ، تحرير السوق عن طريق العولمة ينتج تركيز الثروة والاختراعات والفرص فى المناطق

الغنية والمتطورة ، أو فى الدول التى أصبحت حديثا صناعية ، ويلاحظ أن أغلبية الدول تغيرت من دون إرادة منها فى هذه العملية ، أما البلدان الأقل تقدما فقد تركت فى ظلال العولمة .

وتبدأ الليبرالية (التحررية) الديمقراطية وتنتهى مع حرية الفرد ، لذا فان كل فرد هو محرك محتمل للنمو الاقتصادى ، طالما يكون بالإمكان تخفيض القيود التى تفرضها الدولة ويتم خصخصة المؤسسات التى تملكها الدولة من اجل تحرير المنافسة فى السوق ، وعن الرأسمالى المغامر فهو الشخص الذى ينظر إلى المخاطرة بطريقة تعنى بان يدع الآخرين. باخذون المخاطر فى الوقت الذى تحتفظ انت بالمكاسب لنفسك.

فيميل الرأسماليون المغامرون من اجل ضمان استمراريتهم فى ميدان المنافسة العالمية ، إلى الاستفادة المجانية عندما يتعلق الأمر بمصادر الرأسمال أو العواقب الاجتماعية والبيئية لسلوكياتهم ، ويميل النجاح فى مجتمعات الرأسمالية المغامرة إلى ارتباطه مع غياب القيود الاجتماعية أو الأخلاقية، إلا اذا تدخلت الحكومة من الخارج وفرضت المعايير المشتركة.

ماذا يستفيد أغنى الأغنياء إذا ما ساعد أفقر الفقراء؟ فتعانى طبقة الأغنياء العليا مشكلة : إنهم يريدون المحافظة على ثروتهم وعلى شرعية هذه الثروة، بطريقة تترك لهم صيتا إيجابيا من دون إضاعة المال بدفع الضرائب،أو دفع مساعدات لايرغبون فيها لحكومات فاسدة، إنهم يتشككون وعن حق ، بأن التبرعات التى يدفعونها تغرق فى دهاليز بيروقراطيات المساعدات الإنسانية ، أو أنه يعاد تدويرها فى حسابات مفتوحة فى مصارف خارج الحدود عن طريق المسؤولين الحكوميين الذين يستلمونها .

وبناء تجمعات تقنية عالية قابلة للاستمرار ، وذلك بقصد تلبية الاحتياجات الراهنة من دون استنزاف الموارد المطلوب توافرها للأجيال القادمة من اجل تلبية احتياجاتها أيضا ، وبوجود العولمة يتوجب حتى على أصغر البلدان وأفقرها إن تكون على اتصال مع تقنيات الاقتصاد الجديد من اجل ضمان الاستمرارية الاقتصادية ،

يجب أن يكون هدف اكبر الأغنياء تنسيق مجهوداتهم الخيرية، واستثمارها من أجل إيجاد تجمعات تقنية عالية ، ومراكز تعليمية قابلة للبقاء فى أفقر الأقاليم والدول ، واذا ما تحقق ذلك على الأغنياء:

- القيام بدعم ذوى الفقر المدقع
- مساعدة إيجاد هيكليات من اجل تمكين الأقل فقرا من الانضمام إلى الطبقة الوسطى.
- تحضير النخب التى ظهرت نتيجة هذه الجهود كى تدخل فى المنافسة .

مقاومة عقيدة السوق الحرة ، نتيجة النقص فى الديمقراطية إن عقيدة السوق الحرة التى تهيمن على العولمة حاليا هى أن النمو الاقتصادى المادى المبنى على التجربة ،هو أهم أولوية الحياة ، لأن الحرية الفردية تنتج عنه ، والقيم المهمة هى الاختراع ، الرأسمال المغامر ، المنافسة بين الشركات، سرعة التقنية ، الثروة ، السلطة والعالمية ، لذا فلا يبقى وقت للتركيز على الشعوب أو الدول المتخلفة ، أى لايبقى الوقت الكافى لتطوير الأقل تطورا ، وبالطبع يقوى اقتصاد المعرفة النخب التى يتعين عليها أخذ قرارات سريعة ومتخصصة من اجل المحافظة على وضعها وتنافسيتها.